في الاشهر الستة الاولى من عام ١٩٧١ الى ١٩٣ مليون ليرة اسرائيلية في الفترة المماثلة من العام الماضي . وهذا ، بينما يبحث المستثمرون عن اكثر المجالات ادرارا للربح ، يبقى على الحكومة ان توظف اموالها في المناطق ذات الاولوية الاولى في التنمية ، مثل النقب والجليل الاعلى ، وهذه التوظيفات تنتهي عادة بنتائج مدمرة . مثال ذلك الخسائر التي لحقت بشركتين حكوميتين في النقب حيث خسرت شركة عراد للكيماويات ٩٠ مليون ليرة وشركة ارون للفوسفات ٧٠ مليون ليرة اسرائيلية(٥) .

الى جانب الاهمية التي يتمتع بها الاستثمار الخاص ، ادت حاجة اسرائيل المتزايدة الى المساعدات من العالم الرأسمالي ، الى دفع البلاد بعيدا عن الاقتصاد الاشتراكي . ومن الادلة على ذلك انخفاض دور المصالح الاقتصادية شبه الحكومية التي يسيطر عليها الهستدروت . فبين عامي ٦٦ و١٩٧٠ انخفض نصيب مشروعات الهستدروت في صافي الانتاج المحلي من ٢١ر٤ ٪ الى ١٨ر٩ ٪ . وفي بعض القطاعات كان الانخفاض على النحو التالي : في الصناعة من ١٩ر٥ ٪ الى ١٦ر٤ ٪ ، في البناء من ٢٨ر٩ ٪ الى ٢٢ر٤ ٪ وفي النقل من ٢٤ر٥ ٪ الى ٢٠ر٧ ٪(٦) . من الصعب تحديد نصيب القطاع العام في الانتاج الكلي وذلك لان الدولة تدخل طرفا في ملكية عدد كبير من الشركات الخاصة . ولكن التغييرات التي حدثت مؤخرا في ملكية عدد من المشروعات الرئيسية والتي يمكن تسميتها باعمدة الاقتصاد الاسرائيلي ، تؤكد ان ملكية الدولة وسيطرتها في الاقتصاد تتناقص باستمرار . من هذه الشركات مصفاة النفط في حيفا وشركة تسيم للملاحة البحرية ، وكلاهما اشترتهما الحكومة في الخمسينات عندما كانت اسرائيل أقرب الى كونها دولة اشتراكية . وقد قامت الدولة في عام ١٩٧٠ ببيع ٢٦ ٪ من المصفاة و٥٠ ٪ من شركة تسيم الى شركة اسرائيل كوربوريشن التي يملك الاجانب معظم أسهمها . واثار بيع شركة التكرير ضجة في الاوساط التجارية الاسرائيلية . ولم تكن هذه الضجة لان الحكومة ضمنت « لاسرائيل كوربوريشن » ربحا بعد دفع الضريبة قدره ١٠ ٪ واعطتها سلطة الفيتو ، وانما ايضا لان ثلث رأسمال الشركة لا يخص مستثمرين يهود بل اناسا هم اكره الناس بالنسبة لجميع اليهود ، اي يخص مستثمرين المان . لم تبال الحكومة بهذه الضجة على أي حال ، بل وسمحت في العام الماضي لاسرائيل كوربوريشن ، بأن تزيد حصتها في مصفاة حيفا الى ٥٠ ٪(٧) . ولقد حدثت تغييرات مشابهة في القطاع المصرفي . فبنك الانماء الصناعي ، وهو المحرك الرئيسي للصناعة الاسرائيلية ،قد وقع تدريجيا بيد المستثمرين الاجانب . ففي عام ١٩٥٨ اسهمت الحكومة بمقدار ٩٣ ٪ من رأسماله ، لكن حصتها انخفضت الى ٥٤ ٪ عام ١٩٦٧ اما اصواتها فيه فانخفضت الى ٢٦ ٪(٨) . بالاضافة لذلك سمحت الحكومة في العام الماضي بافتتاح بنك أجنبي جديد ، هو بنك « فيرست انترنشنال بنك اوف اسرائيل » مما يلحق الضرر بالبنوك الاسرائيلية الثلاثة الكبرى الموجودة منذ وقت طويل . وكما حدث بالنسبة لعملية المصفاة كان منح الامتياز للبنك الجديد مثار انتقاد واسع للحكومة الاسرائيلية ، خاصة وان مالكي اسهم البنك الرئيسيين غير يهود . ومن المشروعات العامة او شبه العامة الهامة الاخرى التي بيعت كليا او جزئيا منذ ١٩٦٦ ، شركة باز للنفط ، ستيل سيتي (مدينة الفولاذ) في عكا ، خط انابيب ايلات ــ عسقلان ، وشركة راسكو للبناء . بل انه جرى مؤخرا اعادة تنظيم الوكالة اليهودية لكي يصبح للمتبرعين الاجانب اشراف اكبر على عملية صرف الاموال في الوكالة(٩) . لم تقتصر المسألة على التضحية بالاشتراكية باعتماد اسرائيل المتزايد على الرأسماليين الاجانب . ذلك انه مع السير باتجاه بنية رأسمالية للاقتصاد ، كانت اسرائيل تتحول تدريجيا الى ضحية للاستعمار الجديد . يود الاسرائيليون ان يعتقدوا بأن يكون العكس هو الحاصل ، اذ ان ازدياد دور الاجانب